

Distr.: General
11 March 2010

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ط) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/420/Add.9)]

٢٠٦/٦٤ - تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤) بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.



وإذ تشير مع التقدير إلى الحوار المواضيعي لتبادل الآراء الذي نظّمته الجمعية العامة بشأن "كفاءة الطاقة وحفظها ومصادرها الجديدة والمتجددة" في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإلى إسهامه في الحوار الحكومي الدولي المتعلق بمسائل الطاقة،

وإذ ترحب بما قدم مؤخرا من حوافز سياسية من أجل استحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ ترحب أيضا بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة مؤتمر دولي للطاقة المتجددة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ ترحب كذلك بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن لاستحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة دورا مهما في تنويع مصادر الطاقة، مما يزيد كفاءة استخدام الطاقة ويدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ويعجل بهما ويوجد فرصا للعمل ويكفل سبل الحصول على الطاقة وتوافرها ويعزز التعاون في مجال الطاقة ويحقق فوائد بيئية، مسهما بذلك في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والرياح والطاقة المائية والمدينة الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن تعزز إمكانات الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة يتيح، إضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

وإذ تسلم بأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لاتزال تشكل نسبة ضئيلة من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي، ويرجع ذلك إلى جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وبخاصة في مرحلة تطویرها، وإذ تشدد على أن خفض هذه التكاليف في فترة وجيزة يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز هذه التكنولوجيات،

وإذ تسلم أيضا بإسهام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتصدي لتغير المناخ الذي يشكل مخاطر وتحديات جسيمة،

وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة لا يزال في ازدياد، مع التسليم بأن استخدام الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة لا يزال أدنى بكثير مما تنطوي عليه من إمكانيات هائلة، على الرغم من زيادة استخدامها مؤخرا، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة مواصلة استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وكذلك ضرورة نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري كمنتدين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في تنفيذ سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تهدف إلى تشجيع انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير دور الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومن بينها صندوق تمويل مصادر الطاقة البديلة التابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج تنمية الطاقة المتجددة في منطقة البحر الكاريبي، ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال الطاقة، وخطة منطقة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية، والشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وبرنامج التعاون في مجال الطاقة في منطقة بحر البلطيق، وشراكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الملايين من الفقراء غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، حتى مع توافر تلك الخدمات، وإذ تؤكد على ضرورة مواجهة التحدي المتمثل في إتاحة خدمات الطاقة الحديثة للجميع وجعلها ميسورة التكلفة، وبوجه خاص الفقراء،

وإذ تشدد على ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بوسائل منها إزالة العقبات على جميع المستويات،

١ - **تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛**

٢ - **تؤكد الحاجة الملحة إلى مواصلة زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من بين مصادر الطاقة المتعددة في العالم؛**

٣ - **تؤكد من جديد ضرورة التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٤)، بوصفها الإطار الحكومي الدولي للتنمية المستدامة؛**

٤ - **تشدد على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛**

(٥) A/64/277.

٥ - تشجيع على وضع استراتيجيات موجهة نحو السوق وتتوافر لها مقومات الاستمرار يكون بإمكانها أن تؤدي في فترة وجيزة إلى خفض تكاليف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، عند الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجال البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

٦ - تشدد على ضرورة تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب من الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، زيادة الالتزام بمحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث؛

٧ - تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة مؤاتية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

٨ - تهيب بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - تشجيع المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقراً على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والحفاظ عليها بالجوء إلى مزيج من التكنولوجيات المتاحة، مع مراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

١٠ - ترحب بالجهود التي يبذلها بعض الدول الأعضاء لوضع أهداف وطنية طوعية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء على زيادة استخدام أدوات فعالة في مجال السياسات، من قبيل تحديد أهداف وبرامج وغايات طوعية وطنية أو دون إقليمية أو إقليمية، حسب الاقتضاء، لزيادة سبل الحصول على الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة؛

١٢ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ونقل التكنولوجيات إليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية المبدولة في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، إقرارا منها بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

١٤ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات؛

١٥ - **تكرر دعوها** جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية ومؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة والتي ثبتت فائدتها، مع مراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتنوّه بالدور الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال الطاقة؛

١٧ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة التوعية بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع مصادر جديدة ومتجددة للطاقة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٨ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٩ - تؤكد أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، آخذاً في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

٢١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة".

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩